

الورق والورقة في الحضارة الإسلامية

دكتور محمد عبد الحفيظ

- ٢ -

قبل أن ننتقل إلى تبين صور هذا الدور من أدوار الوراقة ، وتبين معالم هذه المرحلة من مراحلها ، نحاول أن نؤدي صورة عن المرحلة التي سبقت انفراد الكاغد بالوراقة ، إذ كان يشاركه الرق والقرطاس في أداء حاجات الحضارة . وقد استمرت هذه المرحلة وقتاً غير قصير اشتدت فيها المنافسة بينه وبينها ، وظل فيها للرقوق مكانها الظاهر في عالم الكتابة ، وفي بيئات العلماء والمؤلفين ، كما كان للقرطاس كذلك شأنها لدى الوراقين وأصحاب الدواوين . فأما المهارق فيبدو أنها خرجت من الميدان قبل أن تنشب هذه المنافسة ، لم تشارك فيها ولم تشهدا . وقد ظهر أنه لم يعد لها مكان بعد في هذه الناحية من نواحي الحضارة الإسلامية الجديدة . وخاصة بعد أن انتقلت إلى البلاد الإسلامية صناعة الكاغد . ومن قبل ما كان استعمال المهارق محدوداً في حدوده الضيقة ، مقصوراً على بعض الموضوعات الخاصة ، كما سبق القول .

وإذا كانت كلمة المهرق قد بقيت في بعض الصور الشعرية ، كما في هذا البيت من شعر أبي تمام :

مسودّ شطر مثل ما اسود الدجى مبيضّ شطر كابيضاض المهرق^(١)

فليس في هذا ومثله ما يدل على أن المهارق ظلت مستعملة في القرن الثالث ، في أيام أبي تمام ، إذ كان مبلغ ما يدل عليه أن صورة المهرق كانت صورة معروفة في الدهن ، حتى جاز لأبي تمام ان يستخدمها في صنع هذه الصورة الشعرية . ونحن لم ننكر أنها كانت معروفة على وجه ما . والتشبيه بها وبأمثالها مما لا تزال له صورة ذهنية أو أدبية معروف جاز لم يمنعه أحد ، وما يزال متردداً شائعاً في الصناعة الشعرية والكتابة الفنية . على أن كلمة المهرق لم تلبث أن فقدت مدلولها الخاص الذي رأيناه في الفصل السابق ، وأصبحت تطلق على الورق عامة ، كما صارت اليه كلمة القرطاس وكلمة الكاغد . ومن ذلك جاز للقلقشندي أن يقول حين ذكر المهرق انه القرطاس الذي يكتب فيه . كما نرى الكلمة ماثلة في الشعر المعاصر ، في مثل قول شوقي في قصيدة النيل :

وعليك تجلى من مصونات النهى خود عرائس خدرهن المهرق^(٢)

وإذا كان المهرق ، بذلك المدلول الخاص ، قد اختفى من عالم الوراق ، فقد كان هنالك ما هو قريب منه وشبيه به ، وان لم يطلق عليه اسم المهرق ، بعد أن أصبح اسماً من أسماء الورق عامة ، مثل « الكرباسة » التي يذكرها المقدسي في مقدمة كتابه « أحسن التقاسيم » ، في سياق كلامه عن الأشكال الجغرافية التي مثلها في كتابه ، وانه رجع فيها إلى عدة من الصور ، فيذكر أن من هذه الصور صورة « على كرباسة عند أبي القاسم ابن الانماطي بنيسابور »^(٣) . والكرباسة كلمة فارسية تعني ثوبا من القطن أبيض ، كما يقول صاحب القاموس . فهي بهذا الوصف قريبة من المهرق ، إلا أنها من قطن وهو من الحرير

(١) ديوان أبي تمام ، ص ١٥٩ ، ط القاهرة ، ١٩٤٢ .

(٢) الشوقيات ٢ : ٨٧ مطبعة مصر ، ١٩٣٩ .

(٣) أحسن التقاسيم ، ص ٦ .

واكبر الظن أنها كانت تعالج بشيء من الصمغ أو ما إليه لإعدادها لرسم المصورات أو ما نسميه بالخرائط الجغرافية . وربما كانت مخصوصة اذذاك بهذا الغرض ، كما كانت المهارق مخصوصة من قبل بالوثائق والعهود وكتب الدين .

ومن هذا القبيل أيضاً ما ذكره صاحب الحوادث الجامعة ، في حوادث سنة ٦٣٢ ، في سياق كلامه عن تزويج ابنة بدر الدين لؤلؤ صاحب الموصل من مجاهد الدين ابيك الخالص المستنصري المعروف بالدويدار الصغير ، وذلك إذ يقول :

« وكتب كتاب الصداق في ثوب أطلس أبيض » (١) .

ولكن مثل هذه الصور ، وان قاربت المهرق ، واتفقت معه في بعض المعنى ، فإنها بعيدة فيما نرى عن عالم الوراق ، فلا يعد وجودها استمراراً للمهرق ، ومنافياً لما ذكرنا قبل ، في أول هذا الفصل ، انه لم يلبث أن خرج من هذا العالم ، مخلياً الميدان للرق والقرطاس والكاغد .

اما الرق فشأنه مختلف كل الاختلاف ، فقد ظل أمداً غير قصير في الاسلام ، منذ كتب عليه المسلمون الأول المصحف ، وهو صاحب المكان الأول . وبالرغم مما تعرض له من منافسة القرطاس أولاً ثم الكاغد بعد ، فقد ظل يكافح كفاحاً قوياً دائماً لم يهن فيه ولم يضعف ، إلى ان قضت نواميس الوجود قضاءها فيه ، فكان ما لا بد منه ، واختفى امام الكاغد ، بعد أن سجل في تاريخ الوراقه فصلاً حافلاً .

كان المسلمون منذ أول أمرهم قد جعلوا الكبر معولهم في الكتابة عليه ، كما ظل ايشارهم له على القرطاس ، وخاصة في تدوين العلم ، دون أن يصرفهم عنه أو يهون من شأنه عندهم أن فتحوا مصر ، وملكوا زمام الأمور فيها ، فلم يعد يعترض سبيل القراطيس اليهم شيء . فقد ظلت تحمل بالقياس اليهم طابع الترف ، كما قلنا ، وكانوا ما يزالون موسومين بطابع

(١) الحوادث الجامعة ، ص ٧٢ .

البدواة . كما اتخذ الرق بتاريخه في كتابة المصحف وتدوين الحديث طابعاً دينياً رجح كفته
وممكن من ايثاره .

وإلى جانب ذلك كانت القراطيس - فيما يبدو - عريضة بعض الشيء غالية الثمن ، وبذلك
كان استعمالها في أضيق حدود حاجتهم إليها ، وأكثر ذلك إنما كان في بعض الشؤون
الإدارية والديوانية التي لم تعد الرقوق تلائمها . وبذلك كانت القراطيس مقصورة في العهد
الأموي على المترفين من الخلفاء ، وعلى بعض شؤون الديوان . أما الخلفاء فكان استعمالهم
إياها مظهرًا من مظاهر الامتياز والاستعلاء . ومن ذلك ما يقول الجهشيارى : « وكان
الوليد أول من كتب من الخلفاء في الطوامير ، وأمر بأن تعظم كتبه ، ويجعل الخط الذي
يكتب به ، وكان يقول : تكون كتي والكتب إلى خلاف كتب الناس بعضهم إلى
بعض » (١) .

وليس يتعارض هذا الذي يورد الجهشيارى مع ما نقلناه قبل عن محمد بن عمر المدائني
أن الخلفاء منذ عهد معاوية لم تزل تستعمل القراطيس امتيازاً لها على غيرها . فكلام
الجهشيارى عن الطوامير خاصة ، وكلام المدائني عن القراطيس . والطوامير هي القراطيس
في صورتها الكاملة وفي قطعها الكبير (٢) ، وهي التي كان الوليد أول من أمر أن تكون
كتبه فيها . أما قبل ذلك فقد كانت القراطيس التي تحمل كتب الخلفاء في صورة منقوصة
أو في هيئة جزازات ، وكان ذلك كافياً في بيان الامتياز ، أول العهد بالنظام الملكي ،
في أيام معاوية ومن جاء بعده ، أما حين أخذ ذلك النظام يستكمل مميزاته ويستوفي مظاهره
وحين أخذت جزازات القراطيس تفقد اختصاصها بالخلفاء ، فقد كان على قصر الخلافة أن

(١) الوزراء والكتاب ، ص ٤٧ .

(٢) يقول القلقشندي ، وإن كان كلامه لا يؤدي صورة الطومار الفرطامسي : « المراد بالطومار

الكامل من مقادير قطع الورق أصل عمله ، وهو المعبر عنه في زماننا بالقرخة ، صبح الاعشى ٣ : ٤٩ .

يستحدث في ذلك نظاماً جديداً ، يحقق ذلك الامتياز في صورة واضحة قوية ، فكان ذلك الأمر الملكي الذي اصدره الوليد : أن تكون كتب الخلافة في الطوامير ، وان يتخذ خطها صورة مختلفة .

وقد كان هذا المظهر الذي يصدر عن روح الاستعلاء من المظاهر التي انكرها عمر ابن عبدالعزيز وغيرها ، فكان - كما يقول الجهشيارى - « يأمر كتابه بجمع الخط ، كراهية استعمال الطوامير ، فكانت كتبه انما هي شبر أو نحوه »^(١) . وعمر بن عبد العزيز كان - كما نعلم - يمتد كل ما يدل على الاستعلاء والكبرياء ، كما كان يمتد كل ما يدعو الى الاسراف في مال الدولة ، والحمل على بيت مال المسلمين . وهو في إنكاره الكتابة في الطوامير ، وأمره كتابه بالعدول عن تجميل الخط ، يصدر عن كراهية الاستعلاء والاسراف جميعاً .

وكما كان هذا موقفه من الكتب الخلافية ، كذلك كان موقفه من الكتب الديوانية التي تصدر عن عماله في الاقاليم . وكان هؤلاء العمال - فيما يظهر - يسرفون في استعمال القراطيس التي تبعث بها الدولة اليهم لاستخدامها في شؤون دواوينهم . فحين ولي الخلافة وجد كتاباً كان والي المدينة ، أبو بكر بن محمد بن عمر بن حزم ، قد وجه به إلى سلفه سليمان بن عبد الملك ، يسأله فيه أن يبعث اليه بقدر من القراطيس ، لحاجة الديوان اليها ، فأثار هذا الكتاب في نفسه نزعة الحرص على مال الدولة وكراهيته للاسراف في غير طائل ، فكتب اليه ، جواباً على كتابه هذا : « أما بعد ، فقد قرأت كتابك إلى سليمان تذكر انه قد يجري على من كان قبلك من أمراء المدينة من القراطيس لحوائج المسلمين كذا وكذا فابتليت بجوابك فيه ، فاذا جاءك كتابي هذا فأرق القلم ، واجمع الخط ، واجمع الحوائج الكثيرة في الصحيفة الواحدة . فانه لا حاجة للمسلمين في فضل قول أضر بيت مالهم .

(١) الوزراء والكتاب ، ص ٥٧ .

والسلام عليك « (١) .

ذلك كان شأن القراطيس في أيام الدولة الأموية : مظهر ترف واستعلاء يكاد يكون مقصوراً على الخلفاء ومن اليهم ، وأداة من أدوات الإدارة والتنظيم ، أما فيما عدا ذلك فكان الشأن ما يزال للرقوق .

قال ابن خلدون في الفصل الذي عقده للكلام « في صناعة الوراقة » : « وكانت السجلات أولاً لا تتساخ العلوم وكتب الرسائل السلطانية والاقطاعات والصكوك في الرقوق المهيأة بالصناعة من الجلد ، لقلة الرفه وقلة التأليف ، صدر الملة ، كما نذكره ، وقلة الرسائل السلطانية والصكوك مع ذلك . فاقترضوا على الكتاب في الرق تشريفاً للمكتوبات وميلاً بها إلى الصحة والاتقان . ثم طمأ ببحر التأليف والتدوين ، وكثر ترسيل السلطان وصكوكه وضاق الرق عن ذلك ، فاشار الفضل بن يحيى بصناعة الكاغد ، وكتب فيه رسائل السلطان وصكوكه ، واتخذها الناس من بعده صحفاً لمكتوباتهم السلطانية والعلمية ، وبلغت الاجادة في صناعته ما شاعت « (٢) .

فابن خلدون يرى ، اذن ، أن الرق استأثر بوجوده النشاط المختلفة ، ديوانية وعلمية ، حتى نشأت صناعة الكاغد ، وكأنه إنما يتحدث عن الرق في المغرب ، كما سنرى بعد ، فهو لا يذكر القراطيس ومبلغ مشاركته في الحياة الديوانية ، على النحو الذي رأينا ، إما غفلة منه عن هذا الجانب من جوانب الوراقة ، أو ميلاً إلى التعميم والاجمال ، والاقتصار على الصورة البارزة في هذه المرحلة الأولى من تاريخ الوراقة ، وكان الرق هو الذي يمثلها أما القراطيس فكان بالقياس اليه ضعيف الشأن حين الأثر ، بحيث استجاز أن يتجاوزه ، وان كان له مكانه الذي لا يستطيع المؤرخ أن يتجاهله .

(١) سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم ، ص ٦٤ ، المطبعة الرحمانية ، القاهرة ، ١٩٢٧ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ، ص ٤٧٠ — ٤٧١ .

واكبر الظن أن ابن خلدون كان متأثراً في هذا العرض السريع لتاريخ الوراقة في المرحلة الأولى بما كان عليه أمرها في المغرب .

أما كتاب المشاركة فقد عرفوا للقراطيس مكانها في هذه المرحلة على النحو الذي رأينا طرفاً منه ، وكما نرى عند البلاذري ، إذ يقول حكاية عن أبي الحسن المدائني : « وأخبرني مشايخ من الكتاب أن دواوين الشام إنما كانت في قراطيس من البردي ، وكذلك الكتب إلى ملوك بني أمية في حمل المال وغير ذلك » (١) .

وبعد ، فقد كان قيام الدولة الأموية في الشام مما أتاح للقراطيس أن يسلك إلى الديوان طريقه ، وأن يأخذ فيه مكانه ، إذ كانت الشام قديماً العهد به ، لصلتها بالدولة البيزنطية ، ووقوعها على الطريق التجاري الذي يحمل القراطيس من مصر إلى بلاد الروم . وبنمو الحياة الديوانية في عهد الدولة الأموية واتساعها وتعدد وجوهها عظم شأن القراطيس في هذه الحياة ، واشتدت منذ ذلك الوقت صلتها بالحضارة الإسلامية . فإذا انتهى عهد الدولة الأموية ، وانتقلت الخلافة من الشام إلى العراق ، فقد كان لهذا الانتقال أثره في كثير من وجوه الحياة ، وكان من الطبيعي أن يكون له أثره في بعض النظم الديوانية . وكان ان نشأت الرغبة أن ينحلي القراطيس مكانه للرق ، وهو - كما رأينا قبل - فارسي الصنعة ، لولا أن الأمر جرى في دواوين العراق على استعمال القراطيس . وذلك - فيما نحسب - هو تأويل الاضطراب الذي يلاحظه الباحث بين التحول إلى الرق والابقاء على القراطيس في أوائل الحكم العباسي ، فها هو ذا خالد بن برمك لا يكاد يلي الوزارة لابي العباس السفاح حتى يستبدل الرق بالقراطيس (٢) ، فإذا جاء أبو جعفر أخذ ينظر في الأمر من وجوهه المختلفة وينخضعه لهذا الاعتبار وذلك ، فهو متردد بين التحول إلى الرق ، وهو ميسور في العراق ،

(١) فتوح البلدان ص ٢٧٠ ط مصر ١٩٠١ .

(٢) الوزراء والكتاب ، ص ٩٠ .

قريب إلى الذوق العام ، وبين الابقاء على القرطاس ، وهو كثير في الديوان ، جار مع عادة اصحابه ، وليس الحفاظ على مثل هذه العادة بالشيء القليل . فهاهوذا ، مرة ، يأمر وزيره أبا أيوب المورياني أن تكتب الرسائل بجمل المال في صحف ، كما يحكى البلاذري ^(١) . وهاهوذا . مرة أخرى ، يهيم ببيع القراطيس التي في خزائنه ، ولكنه لا يلبث حتى يعدل عن ذلك ، كما نرى في هذا الخبر الذي يحكيه الجهمشيري :

« وقف أبو جعفر على كثرة القراطيس في خزائنه ، فدعا بصالح صاحب المصلى ، فقال له : اني امرت باخراج حاصل القراطيس في خزائنا ، فوجدته شيئاً كثيراً جداً ، فتولّ بيعه ، وان لم تعط بكل دينار إلا دانقاً . فان تحصيل ثمنه أصلح منه . قال صالح : وكان الطومار في ذلك الوقت بدرهم . فانصرفت من حضرته على هذا . فلما كان الغد دعاني ، فدخلت عليه ، فقال لي : فكرت في كتبنا ، وانها قد جرت في القراطيس وليس يؤمن حادث بمصر ، فتنقطع القراطيس عنا بسببه ، فنحتاج إلى أن نكتب فيما لم نعوده عمالنا ، فدع القراطيس استظهاراً على حالها » ^(٢) .

على أن هذا الخبر - إلى جانب دلالة على انتهاء فترة الاضطراب والتردد بين القرطاس والرق - قاطع الدلالة على ان القراطيس كانت قد أصبحت أداة من أدوات الديوان الضرورية ، لا يملك الاستغناء عنها والاستبدال بها ، حتى آثر المنصور - على شدة رغبته في المال وحرصه على توفيره لبناء الدولة وحمايتها - الابقاء عليها ، حتى لا يضطر العمال إلى أن يكتبوا فيما لم يتعودوا الكتابة فيه ، إذا حدث حادث منع ورود القراطيس من مصر . وحين يصور أبو نواس فتى من فتيان الديوان يصوره وقد نشر الطومار بين يديه في مثل قوله :

(١) فتوح البلدان ، ٤٧٠ ، ط مصر ، ١٩٠١ .

(٢) الوزراء والكتاب ، ص ١٣٨ .

ان الذي تيمني حبه أمرد من نشر الدواوين

قد نشر الطومار في حجره مبتدئاً بالباء والسين^(١)

كما يذكر ابن النديم رجلاً محرراً يصفه بأنه من صنائع البرامكة ، يعرف بالأحول المحرر ،
وانه عارف بمعاني الخط واشكاله ، وانه تكلم على رسومه وقوانينه ، وجعله أنواعاً . ثم
يقول : « وكان هذا الرجل يحرق الكتب النافذة من السلطان إلى ملوك الأطراف في
الطوامير »^(٢) .

على أن القراطيس كانت - فيما يبدو - قد تجاوزت الديوان ، وخرجت إلى الحياة
العامه ، فلم تعد مقصورة على كتب الخلفاء أو الأعمال الديوانية للدولة أو دواوين الأمراء
والسراة ، بل أصبحت إلى جانب ذلك مادة يحتاج الناس إليها في رسائلهم ومخاطباتهم ، وفيما
يريدون تدوينه من أسباب حياتهم . ولعل الخبر الذي أوردناه عن الجهشيارى يشير إلى
شيء من هذا . فعرض المنصور القراطيس لبيعها يشير إلى أنها كانت تستعمل أيضاً
خارج الديوان .

ومن ذلك ما نراه في قول أبي نواس ، وقد أعرب عن حاجته إلى قطعة قرطاس ، وليس
هو من أهل الديوان :

أريد قطعة قرطاس فتعجزني وجلّ صحي من أهل الدواوين

لحاهم الله من ود ومعرفة ان المياسير منهم كالمفالس^(٣)

وفي شعر أبي نواس أيضاً نستطيع أن نرى بعض الوجوه التي كانت تستعمل فيها

(١) ديوان ابي نواس ، ص ٣٥٣ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، سنة ١٩٥٣ .

(٢) الزهرست ، ص ١٢ - ١٣ ، ط الرحمانية ، القاهرة . وكلمة المحرر كانت تعنى بمجود الخط وضابطه

أو ما يطلق عليه الآن اسم « الخطاط » .

(٣) ديوان أبي نواس ، ص ٦٠٤ .

القرطيس خارج الديوان ، إذ نرى أنها كانت من أدوات الصبيان التي يستعملونها في حياتهم المدرسية ، أو في حاجاتهم الكتابية ، إلى جانب الألواح ، وذلك إذ يضيف القرطاس إليهم ، فيقول : « قرطاس الوليد » ، في هذا البيت من شعره :

واحتازها لون جرى في جلدها يقق كقرطاس الوليد هجان^(١)

وهكذا نرى في هذه النصوص والشواهد أن ليس الأمر كما تصوره عبارة ابن خلدون التي أوردنا نصها ، من انفراد الرقوق بالأمر كله إلى أن نشأت في العراق صناعة الكاغد ، في أيام البرامكة كما يزعم ، فقد كان للقرطاس هذا المكان الظاهر إلى جانب الرق ، كما أخذت دائرة استعماله تتسع شيئاً فشيئاً ، تبعاً لاتساع الحضارة وتعقدتها وتعدد مظاهرها ، فلم يعد - كما رأينا - مقصوراً على الأعمال الديوانية ، كما كان شأنه قبل . بل مضى في وجوه الحياة المختلفة يشارك فيها ، وقوى الشعور العام بالحاجة إليه ، حتى بدا كأن مصر لم تعد تكفي هذه الحاجة ، وإن الضرورة تدعو إلى أن تكون صناعة القرطاس صناعة عراقية فتنشأ لها المصانع في العراق ، ويحمل إليها الصناع من مصر يتولونها ويضعون أسس العمل فيها . وقد حاول المعتصم هذه المحاولة ، وإن لم تنجح ، كما يذكر ذلك ابن الفقيه ، إذ يقول : « وقد حمل المعتصم بالله صناع القرطاس إلى سر من رأى ، مع تربتها ومائها ، وأمرهم باتخاذها هناك فلم يخرج منه إلا الخشن الذي يتكسر »^(٢) .

ومن ذلك نرى أن القرطاس احتفظت بمكانها من الوراثة في القرن الثالث . والجاحظ يذكرها بين ما تسـتورده مصر من العراق ، إذ يقول : « و [يجلب] من مصر الحجر الهماليج ، والثياب الرقاق ، والقرطاس »^(٣) ، كما يذكرها في قصة أبي سعيد المدائني في

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٠٤ ، وانظر : أدب الكتاب لثولي ص ١٠٦ ، المطبعة السلفية .

(٢) البلدان ، ص ٢٥٢ ، ط ليدن .

(٣) التبصر بالتجارة ، ص ٢٧ ، ط الرحمانية ، القاهرة ١٩٠٥ .

كتابه البخلاء^(١) ، في سياق يدل على شيوعها . وكذلك يذكرها أبو تمام في شعره ، إذ يمدح محمد بن عبد الملك الزيات ، ويمضي ، في سياق مديحه ، يصف القلم ويصوره ، فكان مما قال في صفته .

إذا استغزر الدهن الجلى وأقبلت اعاليه في القرطاس وهي أسافل^(٢)

كما تذكر في خبر - نعرض له بعد - لأحمد بن بديل الكوفي مع الخليفة المعتز .

وهذا كله في المشرق حيث تتخذ منافسة الكاغد للقرطاس أعنف صورها بطبيعة الحال ، وقد أخذ يكابد هذه المنافسة دون أن تتمكنه ظروف صناعته أن يصمد طويلاً لها . ولعل الرغبة في انشاء صناعة القرطاس في العراق ، كما ذكرنا ، تدل على الحالة التي كان يعانيها ، والتي أريد استنقاذه منها دون جدوى . ومع ذلك فقد ظل يقاوم مقاومة المستعيس ما أمكنته المقاومة .

أما في مصر فقد ظلت صناعة القرطاس إلى أواخر هذا القرن ، على الأقل ، ماضية في طريقها ، وظلت مصانعها تعمل وتنتج ، وان كنا لا نعلم مدى هذا الانتاج . وقد ذكر اليعقوبي - وهو من أهل القرن الثالث في شطره الثاني - من هذه المصانع مصنعين كلاهما في شمال دلتا النيل ، حيث يكثر نبات البردي ، أحدهما في (بورة) ، وهي - كما يقول - حصن على ساحل البحر من عمل دمياط ، والآخر في مدينة (اخنو) ، وهي في الجانب الغربي من شمال الدلتا ، عند رشيد . وقد ذكر عنها انه « يقال لها وسيمة »^(٣) . ولاندرى أكان هذان المصنعان هما كل مصانع القراطيس في مصر في ذلك الوقت ، أم كان هنالك

(١) ص ١٤٣ ، ط دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٨ .

(٢) ديوان ابي تمام ، ص ١٩٤ ، ط القاهرة وانظر : الحيوان للجاحظ ١ : ٦٧ ، أدب الكتاب ، ص ٧٧ .

(٣) كتاب البلدان ، ص ٩٠ ، ط النجف ، العراق ، ١٩١٨ .

غيرها مما لم يعرض اليه يعقوبي له .

فهذا شأن القرطاس في القرن الثالث ، أما في القرن الرابع فلا ندري - على التحقيق -
الحالة التي صار إليها . وان كان الذي يغلب على الظن انه انتهى تماماً في المشرق . ولعلنا
نستطيع أن نرى هذا المعنى في هذه العبارة من كلام الثعالبي ، في حديثه عن سمرقند :
« ومن خصائص سمرقند الكواغيد التي عطلت قرطيس مصر ، والجلود التي كان الأوائل
يكتبون فيها ، لأنها أحسن وانعم وأرفق وأوفق » (١) والثعالبي من أهل القرن الرابع .

وإذا كانت كلمة « القرطاس » ظلت ماثلة في هذا القرن في بعض الآثار الأدبية ، كما في
هذا البيت من قصيدة أبي بكر محمد بن يحيى الصولي التي يمدح بها أبا القاسم الوزير :
ينظم درأ في قرطيسه افدى أبا العباس من ناظم (٢)

فقد يكون ذلك في قبيل التوسع في الاستعمال اللغوي ، على النحو الذي جعل هذه
الكلمة من أكثر الكلمات شيوعاً على مدى الأيام ، إلى وقتنا هذا .

ولعل مما يدل على هذا المصير الذي صار إليه القرطاس في المشرق ما انتهى إليه أمره في
مصر ، إذ كان من الطبيعي أن تكون آخر الأقاليم التي يمكن أن يعيش فيها ، ففي الوقت
الذي انتهت فيه منافسة الكاغد له في المشرق باخلائه الميدان له ، كان القرطاس ما يزال
محتفظاً بوجوده في مصر . وذلك هو تأويل كلمة الثعالبي : « وقرطيس مصر للمغرب
ككواغيد سمرقند للمشرق » (٣) ، بمعنى أن القرطاس كان في مصر لعهد بمنزلة الكاغد
في المشرق . ولكن هذا القرن الرابع إنما كان يشهد الأيام الأخيرة للقرطاس في مصر ،
أو على الأقل كان يشهد الحالة التي تؤذن بانتهاء عهده فيها ، كما شهد القرن الثالث ما يؤذن

(١) لطائف المعارف ص ١٢٦ ، ط ليدن .

(٢) أدب الكتاب ص ٤٧ .

(٣) لطائف المعارف ، ص ٩٧ .

بأنهاء عهده في العراق . يقول - كراباتشك - فيما ينقل عنه آدم متس - : « يمكننا أن نقول مع كثير من الترجيح ان صناعة تجهيز ورق البردي بمصر للكتابة قد أصبحت منتية بالاجمال حوالي منتصف القرن العاشر الميلادي (الرابع الهجري) ، فنجد أن الورق البردي المؤرخ ينتهي في عام ٣٢٣ هـ - ٩٣٥ م انتهاء تاماً ، على حين أن الوثائق المكتوبة على الكاغد يبدأ تاريخها منذ عام ٣٠٠ هـ - ٩١٢ م » (١) .

واذن ففي الوقت الذي أخذت فيه القراطيس العراقية تنحسر عن العراق ، لم يكتف الكاغد بأن يحل محله هناك ، بل كان يملك من أسباب الانتشار والذيع ما مكن له من أن يمتد إلى مصر نفسها ، فيغزو القراطيس في موطنها . ثم ما زال بها يطاردها ويسد المسالك عليها ، حتى قضت نجبتها ، كما نرى فيما ذكره كراباتشك .

وفي هذا الخبر الذي يحكيه ياقوت في سياق ترجمته لابن حنزابه ، جعفر بن الفرات ، وزير الاخشيديين في مصر ، ما يدلنا دلالة واضحة على ما صار اليه أمر القراطيس في مصر ازاء منافسة الكاغد لها ، إذ يقول : « كان يعمل للوزير أبي الفضل الكاغد بسمرقند ، ويحمل اليه في مصر في كل سنة . وكان في خزائنه عدة من الوراقين » (٢) .

وقد لا يكون في هذا الخبر ما يدل دلالة قاطعة على انتهاء عهد القراطيس في مصر ، في ذلك الوقت الذي وزر فيه ابن حنزابه للاخشيديين ، وقد وزر لهم منذ أنوجور بن الأخشيد (٣٣٤ - ٣٤٩) إلى أن انتهت دولتهم عام ٣٥٧ . ولكنه يدل - على كل حال - على انه قد أتيح للقرطاس المصري ، في مصر نفسها ، من الكاغد الخراساني منافس قوي الشكيمة لم يملك بازائه نفسه ، ولم يستطع أن يصمد له وهو في موطنه ، فكان الكاغد يستورد إلى مصر

(١) الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، ترجمة أبو ريدة ، ٢ : ٢٦٨ - ٢٦٩ ط لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٨ .

(٢) معجم الأدباء ، ٧ : ١٧٦ ، ط دار المأمون ، القاهرة .

من أقصى الأرض . وإن لم يكن في هذا ما يدل على النهاية ، ففيه ما يؤذن بهذه النهاية .
على أنا — مع هذا — أقرب إلى القول بأن ذلك كان آخر العهد بالقرطيس ، إذ كنا
لا نجد بين أيدينا ما يدلنا على استمرار بقائها .

وإذ فرغنا من أمر القرطاس نعود إلى حديث الرق والمكان الذي قسم له ، وما أتيح
له من الكاغد ومنافسته . وكنا وقفنا من هذا الحديث عند كلام ابن خلدون ، ورأينا أنه
جعل الرق وحده أداة الكاتب والعالم ، والمنفرد بوجود النشاط الإداري والعقلي ، فيه تكتب
الرسائل والصكوك ، وفيه تدون الكتب والتصانيف ، وعليه وحده تعتمد حلقات الدرس
ودواوين الدولة جميعاً ، وأن الأمر بقي على ذلك إلى أيام الرشيد ، حين أشار الفضل بن يحيى
البرمكي — فيما يقول — بصناعة الكاغد في العراق . واستطاعت الكتابة بذلك أن
تتحرر من هذا الرق . وقد رأينا مبلغ ما في هذا التعميم وإطلاق القول من مجانبة للدقة
وتجنّ على الحقيقة ، إذ أغفل القرطيس ومكانها إلى جانب الرقوق مكان ظاهر . أما ما عدا
هذا فقد أدى ابن خلدون — فيما نرى — صورة واضحة صحيحة للدور الذي كانت تقوم به
الرقوق إذ ذاك ، في هذه الناحية من الحضارة الإسلامية .

ولقد كان مما ينبغي للرقوق ويستتبع ذلك الدور الكبير الذي تؤديه ، وهذا النشاط
الواسع المنوط بها ، أن تنشأ لها في العراق المصانع ، تهيأ فيها الجلود بالدباغة والترقيق وما
إلى ذلك ، إذ كان العراق مركز ذلك النشاط ، ولم يمد يكفي في الوفاء بالحاجات التي تؤديها
الرقوق أن يعتمد على استيرادها من بلاد الفرس ، كما كان الأمر من قبل . فكان إذن من
الطبيعي الذي تفرضه هذه الحالة أن تكون للرقوق مصانعها في العراق . وهذا ما يجب
افتراضه إذا لم نجد النص عليه أو الإشارة إليه .

على أن ابن النديم يقول في بعض كلامه : « وكانت الكتب في جلود دباغ النورة ،

وهي شديدة الجفاف ، ثم كانت الدباغة الكوفية تدبغ بالتمر ، وفيها لين « (١) .
وإذن فقد كانت الرقوق تصنع في الكوفة ، وقد أتيح لها أن تجود في صناعتها . وفي خبر
أورده الجاحظ ما يدل على أن الرقوق الكوفية كانت رقوقاً مرموقة معروفة بالجودة ،
وذلك إذ يقول في سياق كلامه عن الكتب والعناية بها والحرص عليها : « وقيل لابن
داحه - وأخرج كتاب أبي الشمقمق ، وإذا هو في جلود كوفية ، ودفنتين طائفتين . بخط
عجيب - فقليل له : لقد أضيع من تجود لشعر أبي الشمقمق ... الخ الخبر » (٢) فنحن من
هذا الخبر إزاء نسخة من ديوان أبي الشمقمق ، وقد احتفل صاحبها لها وتأثق فيها ، فكان
من تأثقه أن كتبها في جلود كوفية .

وإلى جانب الكوفة كانت هنالك واسط والبصرة . وكما كانت الرقوق الكوفية أجود
أنواع الرقوق كانت الرقوق البصرية أردأها ، فأما الواسطية فهي متوسطة بين هذه وتلك ،
كما يستخلص ذلك من كلام الجاحظ في الموازنة بين الكاغد والرق ، إذ يذكر من مساويء
الرق أنه « أحمل للغش ، يغش الكوفي بالواسطي ، والواسطي بالبصري » (٣) .
تلك هي مصانع الرقوق التي أتاحت لها أن تؤدي تلك الحاجات الكثيرة المختلفة التي
اضطلعت بها ، فكان لها تلك المكانة الكبيرة التي رأيناها .

ولكن الرق لم يلبث أن منى بما رأينا القرطاس منى به ، إذ أتيح له من الكاغد منافس
قوي شديد الخطر ، وإن أثبت في هذه المنافسة أنه أشد من القرطاس أيذا وأطول ذمماً .
فلم يكد هذا النوع الجديد من الورق يعرف ويصطنع في العراق ، حتى أخذ يتحيف المناطق
التي يتمتع الرق بالنفوذ فيها . وكان أول ذلك في الكتابات التي تنظم معاملات الناس

(١) الفهرست ، ص ٣٢ .

(٢) الحيوان ، ١ : ٦١ .

(٣) مجموع رسائل الجاحظ ، ص ٧٨ .

وتوثقها ويقع التقاضي بها ، إذ أصدر الرشيد أمراً « ألا يكتب الناس إلا في الكاغد ، لأن
الجلود ونحوها تقبل المحو والاعادة ، فتقبل التزوير ، بخلاف الورق ، فانه متى محى منه
فسد ، وان كشط ظهر كسطه » (١) . كما هو نص عبارة القلقشندي . فظاهر من سياق هذا
الخبر وعلة هذا الأمر أن تحريم الكتابة في غير الكاغد إنما كان مقصوداً به - كما قلنا -
الصكوك والعقود والعهود والمواثيق ، وما إلى ذلك مما يتقيد الناس به ، وترتبط معاملاتهم
بنصه . وبذلك كان الحرص على صحته وثباته والثقة به . فذلك نوع من التنظيم الذي تلجأ
إليه الدولة وتأخذ به الناس ، تأميناً لها ، وتوسلاً للأخذ بالثقة في معاملاتهم . ولعل ذلك
التحريم إنما كان عن سوابق تزوير كان الرق مما جعل سبيلها ميسوراً .

وإذا عرفنا أن صلة الرق بالديوان كانت آخذة في الوهن والاضمحلال ، منذ استطاع
هذا الديوان أن يوفر لنفسه القراطيس ، حتى يستطيع أن يكتفي - قدر الطاقة - بها ، وأنه
كان مهتماً بأمر الكاغد وتوفيره لأنه كان أسهل من القراطيس منالاً وأقرب مورداً
وأيسر صنعاً ، إذا عرفنا هذا وأضفنا إليه ما ذكره القلقشندي من الأمر الذي أصدره الرشيد
محرمات استعمال الرق في العقود والصكوك وما إليها ، كان لنا ان نعتبر الرق شيئاً منتهياً ، فيما
يتعلق بتلك الكتابات التوثيقية ، إذا لم يكن في الأمر إلا ما ذكرنا من أمر الخليفة وحرص
السلطان على إحاطة معاملات الناس بالثقة ، وتجنّبها أسباب الغش ووسائل الخداع والتزوير .
ولكن الأمر لم يكن في حقيقته مقصوراً على هذا . وشؤون الحياة لا تمضي على مثل
هذا النحو ، فهي إنما هي تخضع لطائفة كبيرة من الاعتبارات ، فإلى جانب هذا الاعتبار
كان هنالك - ولا ريب - اعتبارات أخرى لها أثرها الكبير في مثل ما نحن فيه ، ومن
أولها العادة التي تسيطر على الناس وتسوسهم وتوجه سلوكهم وتكيف تقديرهم للأمر إلى
حد بعيد . وتعود الناس استعمال الرقوق في تلك الأغراض لا يمكن أن يحقّه أمر يصدره

(١) صبح الأعشى ٢ : ١٧٥ - ١٧٦ .

الخليفة ، أو بيان يشرح به النتائج المترتبة على هذا الاستعمال ، مهما يكن هذا البيان مقنعاً في نفسه ، بما يدلي به من حجة ، فهذا الاقناع وحده لا يكفي في إبطال عادة متغلغلة ، وان يكن مع هذا له أثره في الاضعاف من سلطان تلك العادة والتهوين من شأنها .

ومن ذلك ما نرى من أن الرق بقي زمناً غير قصير وجل اعتماد الناس عليه في تلك الأغراض التي حرم الرشيد استعماله فيها ، إذ نراه بعد ذلك التحريم بنحو أربعين سنة ولا يكاد الناس يستعملون غيره في ذلك النحو من الكتابة ، كما يتبين ذلك فيما يتطرق الجاحظ إلى ذكره في رسالة الجد والهزل ، وهي إحدى رسائله التي كان يكتبها لمحمد بن عبد الملك الزيات ، إذ يقول : « وعلى الجلود يعتمد في حساب الدواوين ، وفي الصكوك والعهود ، وفي الشروط وصور العقارات ، وفيها تكون نموذجات النقوش ، ومنها تكون خرائط البرد ... الخ »^(١) . وفي هذا النص نرى الجاحظ أفادنا وجوهاً أخرى لاستعمال الرق ، كصور العقارات ونموذجات النقوش ، لم يكن الكاغد ينافسه فيها .

ويذكر ابن النديم أن الناس أقاموا « ببغداد سنين لا يكتبون إلا في الطروس ، لأن الدواوين نهبت في أيام محمد بن زبيدة ، وكانت في جلود ، فكانت تمحى ويكتب فيها »^(٢) . ونستطيع أن نضيف إلى الوجوه التي ذكرها الجاحظ لاستعمال الرق وجهاً آخر ، وهو استخدام المحررين - أو من ندعوهم بالخطاطين - له في تجويداتهم . وقد بقي للرق هذا المجال إلى القرن السادس ، على النحو الذي يدلنا عليه ياقوت في حديثه عن المبارك الكرخي ، من أهل هذا القرن ، (توفي سنة ٥٨٥) . وقد وصفه بأنه كان « أوحد زمانه في حسن الخط على طريقة علي بن هلال بن البواب » ، ثم يقول : « وكان ضنيناً بنحطه جداً ، فلذلك قل وجوده . كان إذا اجتمع عنده شيء من تجويداته يستدعى طستاً ويغسله » . فما يكون

(١) مجموع رسائل الجاحظ ، ص ٧٨ ، ط لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٣ .

(٢) النهرست ، ص ٥٢ .

ذلك إلا وتجويداته في الرقوق .

وهكذا نرى كيف استطاع الرق ، رغم منافسة الكاغد القوية ، ومظاهرة السلطان له ، أن يصمد في المعركة ، ويظل مستبقياً هذا الميدان أمدأ غير قصير ، وإن شاركه الكاغد بطبيعة الحال . ولا ريب ان قوة العادة وإيثار القديم كانا من أقوى أسلحته في هذه المعركة .

فاذا انتقلنا إلى الكتابات العلمية ، وتركنا الدواوين الى بيئات العلماء والمؤلفين وأسواق الوراقين ، وجدنا للرقوق مكانها الظاهر المعترف به ، المتفق على تفوقه ، وإن أراد الكاغد بطبيعة الحال أن يقتحمه عليها . وقد ظل الأمر في هذه البيئات صراعاً بين الرق والكاغد — كما كان صراعاً بينه وبين القرطاس — زمناً غير قصير ، استطاع الأول أن يصمد فيه أيضاً . وقد بقى يكابد هذا الصراع في استبسال وإصرار ، إلى أن قضى عليه أخيراً كما قضى على القرطاس .

ومن شواهد المنزلة التي ظلت للرق في هذا الميدان ما رأينا منذ قليل من كتابة ابن داحة ديوان أبي الشمقمق على جلود كوفية ، وإن هذا كان يعتبر صورة من صور التجود والتألق . وابن داحة هذا من أهل النصف الثاني من القرن الثاني ، فقد كان — كما تشير الى ذلك بعض الأخبار — معاصراً لأبي عبيدة ومن أصحاب مجلسه ^(١) . ومن ذلك أيضاً ما يذكره الجاحظ عن اسحاق بن سليمان — وكان أمير البصرة في عهد الرشيد — انه دخل عليه بعد عزله من الإمارة . « وإذا هو في بيت كتبه ، وحواليه الأسفاط والرقوق والقماطير والدفاتر والمساطر والمحابر » ^(٢) . فيها هوذا يعد الرقوق هنا بين عدة العالم وأدوات دار كتبه ، كما يعد القماطر والدفاتر والمساطر والمحابر . وبهذا الذي ذكره الجاحظ نرى أن

(١) الحيوان ٣ : ٤٠٢ .

(٢) الحيوان ١ : ٦١ .

بيت كتب إسحق بن سليمان كان يجمع بين الرق والورق . والورق هنا يتمثل في الدفاتر ، على ما يدل عليه ذكر الجاحظ لها في مكان آخر ، إذ يجعلها في مقابلة المصاحف المكونة من الرقوق (١) .

واستمر للرق مكانه الأثير عند العلماء ، حتى ليروونه وحده الجدير بكتابة حديث الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، وان كتابته في غيره تجاوزت لحدود الأدب العلمي ازاءه ، كما نرى في الخبر الذي رواه الخطيب البغدادي عن أحمد بن بديل الكوفي ، حين بعث إليه المعتز ليأخذ الحديث عنه ، حتى إذا دخل عليه واستقر في مجلسه ، وتهياً لاملأ الحديث ، « أخذ الكاتب القرطاس والدواة » . فقال له منكرأ : « أتكتب حديث رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، في قرطاس بمداد ؟ » ، فاذا سأله الكاتب : « فيما يكتب إذن ؟ » ، قال : « في رق بجبر » . فجاء بالرق والخبر ، وأخذ في الاملاء (٢) .

وبهذه المكانة التي تسنها الرق في أوساط العلماء ، وهذه الهالة التي أحاطت به ، مضى في طريقه خلال القرون ، فنحن ما نزال نقع على الخبر بعد الخبر دالا على احتفاظه بمكانه ، كهذا الخبر الذي يحكيه ياقوت في سياق حديثه عن أبي الحسن علي بن عيسى الربيعي النحوي ، المتوفى سنة عشرين وأربعمائة ، وسرده أسماء كتبه ، وقد ذكر من بينها كتابه الذي وضعه شرحاً على كتاب سيويه ، إذ يقول عنه : « إلا أنه غسله . وذلك إن أحد بني رضوان التاجر نازعه في مسألة ، فقام مغضباً ، وأخذ شرح سيويه وجعله في إجانته ، وصب عليه

(١) مجموع رسائل الجاحظ ، ص ٧٢ - ٧٣ .

(٢) تاريخ بغداد ، : ٥٦ . وفي هذا النص يبدو أن المداد شو ، والخبر شيء آخر ، والمعروف بها بمعنى واحد ، ولكن السياق هنا يدل على ان المداد كان يطلق على نوع من الخبر يناسب القرطاس ، والخبر على ما يناسب الكاغد . وانظر ما يذكره القلقشندي في جملة الخبر صنتين : صنف يناسب الكاغد ، وصنف يناسب الرق ، ويسميه الخبر الرأس (صبح الأعتى ٢ ص ١١١)

الماء وغسله ، وجعل يلطم به الحيطان ويقول : لا أجعل أولاد البقالين نجاة « (١) .

و يبلغ القرن السادس فنجد في أواخره ياقوتاً يحكى أنه لقي في آمد ، سنة ٥٩٣ ، على بن الحسن بن عنبر المعروف بالشميم الحلي ، وكان شديد المغالاة بنفسه والغضب من غيره ، « لا يقيم لأحد من أهل العلم المتقدمين ولا المتأخرين وزناً » ، إلا أنه قال عن الحريري ومقاماته إنه حاول معارضته ، فأنشأ مقامات كمقاماته ، ثلاث مرات ، ولكنه ما إن يتأملها حتى يسترذها ، فيعمد الى البركة فيغسلها (٢) .

وهكذا نرى ان الرق بقي أداة من أدوات العلماء والأدباء حتى نهاية القرن السادس ، وإن كنا لا نعرف تماماً متى قضى عليه القضاء الأخير ، إلا اننا نحسب على كل حال أن العهد لم يطل به كثيراً بعد ذلك ، فقد كانت منافسة الكاغد له منافسة قوية دائمة منذ أول امره ، لم تنه ولم تقتر ، ولا سيما بعد ان كثرت مصانعه ، وتعددت مواطن إنتاجه ، على الوجه الذي نرجو أن نبينه بعد .

ولدينا من هذه المنافسة التي ثارت بين الرق والكاغد صورة في غاية الطرافة ووضوح الملامح ، أطرفنا بها الجاحظ ، بأسلوبه الرائع ، وطريقته الساخرة العابثة ، وهي تقع في رسالة الجد والهزل التي اشرنا اليها منذ قليل .

وقد زعم الجاحظ في رسالته هذه التي بلغ بها شأواً بعيداً في التصوير العابث والتحليل الساخر ان ابن الزيات — وكان ، فيما يزعم في هذه الرسالة ، جعل يبائع في النكاية به ، ويصطنع الوسائل الدقيقة الخفية للكيد له — كان مما انتحله من مذاهب النكاية ، وان ساقه مساق النصيحة الصادقة والمشورة الخالصة ، ان زيتن له النسخ في الجلود بدلاً من الكاغد ، ومن ذلك بدأ ابو عثمان حديثه ، وعليه بنى هذا الفصل الرائع الذي يعيننا منه في

(١) معجم الأدباء ١٥ : ٧٩ .

(٢) معجم الأدباء ، ١٦ : ٢٦٨ — ٢٦٩ .

هذا البحث ما عرض به كلا من وجهة نظر اصحاب الكاغد واصحاب الرق ، وما تحدث به عن العلة التي يعتل بها هؤلاء واولئك ، في إيثار ما يؤثرون منها ، والغض مما يعرضون عنه . قال :

« جعلت فداك ! ما هذا الاستقصاء ، وما هذا البلاء ، وما هذا التتبع لغوامض المسألة ، والتعرض لدقائق المكر ، وما هذا التغلغل في كل شيء يخمل ذكرى ، وما هذا الترقى الى كل ما يحيط من قدرى ، وما عليك ان تكون كتي كلها من الورق الصيني ، ومن الكاغد الخراساني ؟ قل لي : لم زينت النسخ في الجلود ، ولم حثثني على الأدم ؟ وانت تعلم ان الجلود جافية الحجم ، ثقيلة الوزن ، ان اصابها الماء بطلت ، وإن كان يوم لثق استرخت . ولو لم يكن فيها إلا انها تبغض إلى اربابها نزول الغيث ، وتكره إلى مالكيها الحيا ، لكان في ذلك ما كفى ومنع منها . وقد علمت ان الوراق لا يخط في تلك الأيام سطرأ ، ولا يقطع فيها جلدأ . وان ندبت — فضلاً عن ان تمطر وفضلاً عن ان تفرق — استرسلت وامتدت ، ومتى جفت لم تعد إلى حالها إلا مع تقبض شديد وتشنج قبيح . وهي اتن ريمآ ، واكثر ثمنآ ، واحمل للغش : يغش الكوفي بالواسطي والواسطي بالبصري . وتعتق لسكي يذهب ريمها وينجاب شعرها . وهي اكثر عقداً وعجراً ، واكثر خباطاً واسقاطاً ، والصفرة اليها اسرع ، وسرعة انسحاق الخط فيها اعم . ولو اراد صاحب علم ان يحمل منها قدر ما يكفيه في سفره لما كفاه حمل بعير ، ولو اراد مثل ذلك من القطني لسكفاه ما يحمل مع زاده .

وقلت لي : عليك بها ، فإنها أحمل للحك والتغيير ، وأبقى على تعاور العارية ، وعلى تقليب الأيدي ، ولرديدها ثمن ، ولطرسها مرجوع ، والمعاد منها ينوب عن الجديد . وليس لدفاتر القطني أثمان في السوق ، وإن كان فيها كل حديث طريف ، ولطيف مليح ، وعلم نفيس ؛ ولو عرضت عليهم عددها في عدد الورق جلوداً ، ثم كان فيها كل شعر بارد وكل حديث غث ، لكانت أئمن ، ولكانوا اليها أسرع .

وقلت : وعلى الجلود يعتمد في حساب الدواوين ، وفي الصكك والعهود ، وفي الشروط
وصور العقارات ، وفيها تكون نموذجات النقوش ، ومنها تكون خرائط البرد ، وهن
أصلح للجرب ولعفاص الجرة وسداد القارورة . وزعمت أن الأرضة إلى الكاغد أسرع ،
وأنكرت أن تكون الفارة إلى الجلود أسرع ، بل زعمت أنها إلى الكاغد أسرع وله
أفسد ، فكنت سبب المضرة والاستبدال بالكاغد ، وكنت سبب البلية في تحويل الدفاتر
الخفاف في الحمل إلى المصاحف التي تثقل الأيدي ، وتحطم الصدور ، وتقوس الظهر ،
وتعمي الأبصار . وقد كان في الواجب أن يدع الناس اسم المصحف للشيء الذي جمع القرآن ،
دون كل مجلد ، وألا يروموا جمع شيء من أبواب العلم بين الدفتين ، فيلحقوا بما جعله السلف
للقرآن غير ذلك من العلوم » (١) .

وقد آثرنا إيراد هذا الفصل من كلام الجاحظ على طوله ، لأنه — بالرغم من اللهجة
الساخرة التي اصطبغ بها — يقدم لنا صورة حية قوية نابضة من هذا الصراع الناشب بين
الرق والكاغد ، كما نستطيع أن نتعرف فيه — في صورة واضحة — سيئات الرقوق
وحسناتها ، كما تتردد على ألسنة أنصارها وخصومها ؛ وأن نرى كيف كانت الرقوق تجاهد
وتقاوم أنواعاً من المقاومة لتصمد لمنافسة الكاغد ، وكيف كانت في مقاومتها هذه تعتمد
على كثير من التعلات وصغائر الاعتبارات ، تزجي بها بضاعتها ، وتتوسل بها إلى التماس
إيثار الناس إياها . وهي — كما نرى — تعلات تدل في مجموعها على الافلاس ، كقول أصحاب
الرقوق إزاء ما كان الكاغد يمتاز به من رخص السعر : أنها في مقابل هذا تمتاز بأن وجوه
الانتفاع بها كثيرة ، « فإنها أحمل للحك والتغيير ، وأبقى على تعاور العارية ، وعلى تقليب
الأيدي ، ولرديدها ثمن ، ولطرسها مرجوع » ، وأنها تستطيع أن تخدع الناس عما فيها من
حديث غث وشعر بارد ، إلى غير ذلك من الحجج التي يراد بها إثارة الرغبة في الكسب

(١) مجموع رسائل الجاحظ ، ص ٧٧ — ٧٩ .

المادي ، وصرّف الأ نظار عن مزايا الكاغد المتصلة بوظيفته وحقيقته .

ولكن ذلك كله لم يغن شيئاً عن المصير المحتوم الذي كان مقدوراً للرق أن ينتهي إليه ، وإن كثرت مقاومته وطال ذمأؤه واشتد بالحياة تشبثه . نزولاً على سنة الطبيعة وقوانين التطور .

وبانتهاء استعمال الرق في هذا الأفق انفرد الكاغد بفنون الكتابة جميعاً في الشرق الاسلامي كله .

أما الغرب ، ونعني به هنا ما كان إلى غربي مصر ، فالأمر فيه مختلف اختلافاً يقتضي وقفة قصيرة تبينه وتدل على بعض وجوهه .

وقد أشرنا من قبل في تعليقتنا على ما قاله ابن خلدون عن الرق واستثنائه بوجوده النشاط المختلفة حتى ظهور الكاغد ، إلى انه في إغفاله أمر القرطاس ربما كان متأثراً بتاريخ الوراقة في المغرب ، حيث انفرد الرق باداء الحاجات الديوانية والعلمية فترة غير قصيرة إلى أن أتبع للكاغد أن يأخذ مكانه إلى جانبه .

وقد كان الظن بالدولة المركزية، التي كانت - فيما يبدو - حريصة على أن تأخذ دواوينها في الأقاليم المختلفة بنظام واحد تقريباً ، أن توفر لدواوين المغرب القرطاس كما توفره لدواوين المشرق . ولكن القرطاس لم تكن - فيما يظهر - من الوفرة بحيث تكفي حاجة دواوين الدولة جميعاً في المشرق والمغرب . كما يبدو - إلى جانب ذلك - أن دواوين المغرب لم تبلغ في عهدنا الأول المبلغ الذي تحتاج معه إلى مثل القرطاس ، بحيث لا تستطيع أن تمضي أمورها بدونه ، كما كان الأمر في المشرق .

فكان الأمر إذن ، في عهد الولاية ، للرق وحده ، حتى جاءت دولة الأغالبة . وتحقق بها لأفريقية استقلالها الذاتي ، وأرادت أن تجعل منها دولة كبرى ، وأن تسبغ عليها من الوان الحضارة المختلفة ، مادية وأدبية ، ما يجعلها جديرة بالمكان الذي تطمح إليه . واستطاعت أن

ثمضي في ذلك إلى مدى غير قريب ، فكان من الطبيعي أن تنظر في أمر القرطاس الذي يعد مظهراً من مظاهر الحضارة في المشرق . وإذ كانت دواوين المشرق وأسواقه تكاد تستغرق كل انتاجه في مصر ، دون أن يفني بحاجاتها ، حتى فكر المعتصم في أن يصنعه في العراق ، كما رأينا ، فليحاول الأغلبة ما حاوله المعتصم ، وليجعلوا من القرطاس صناعة أفريقية .

وهكذا نشأت في أفريقية صناعة القرطاس من نبات ينبت في صقلية أشبه ببردي مصر ، يذكره ابن حوقل ، كما يشير فيما يذكره عنه إلى هذه الصناعة ، وذلك إذ يقول في حديثه عن صقلية : « وفي خلال أراضيها بقاع قد غلب عليها البربير ، وهو البردي المعمول منه الطوامير . ولا يعلم لما بمصر من هذا البربير نظير على وجه الأرض ، إلا ما بصقلية منه ، وأكثره يفتل جبلاً لمراسي المراكب . وأقله يعمل للسلطان منه طوامير القراطيس . ولن يزيد على قدر كفايته » (١)

وبهذا نرى أن صناعة القرطاس في المغرب نشأت نشأة بسيطة ، في حدود إمكاناتها الصغيرة ، كما ظل القرطاس فيه محدوداً بمحدود الاستعمال الخاص للسلطان ، لا يتجاوزه ، كأنه مظهر من مظاهر امتيازته ، ووجه من وجوه الترف المقصور عليه . « ولهذا السبب لم يكن له أثر كبير في المظهر العلمي الإفريقي ، لدرجة أننا لم نعثر على قطعة صغيرة منه ، فيما وصل إلينا من تراث العصر الذي نبحت عنه » ، كما يقول الاستاذ البجائة حسن حسني عبد الوهاب « (٢) .

وهكذا انتفت منافسة القرطاس للرق ، على هذه الصورة .

أما الكاغد — وقد كانت صناعته في أفريقية مقارنة لصناعة القرطاس ، فيما يبدو — فقد كان أوفر من القرطاس حظاً ، إذ كان أيسر سبيلاً . ذلك ان مادته التي كان يتخذ

(١) صورة الأرض ، ص ١١٧ ط بيروت .

(٢) في بحثه القيم : « البردي والرق والكاغد في افريقية التونسية » ، مجلة معهد المخطوطات العربية ،

المجلد الثاني ، الجزء الأول ، ص ٤١ .

منها كانت من النباتات التي تنبت في أفريقية ، وهي الكتان الذي كانوا يتخذون منه الثياب . يقول الاستاذ حسن حسني عبد الوهاب : « وبين أيدينا نماذج من الورق الافريقي المصنوع من الكتان ، وكان مما يزرع في أفريقية ، وكذا نماذج من الورق المتخذ من خرق الكتان البالية . وأقدم ما وقفت عليه منه كراس منسوخ بالقيروان ، سنة ٢٧١ » . كما يستظهر أن أول ظهوره في أفريقية كان في أواسط القرن الثالث ، في عهد الأغالبة (١) . فقد أتيح إذن لصناعة الكاغد في أفريقية ما لم يتح لصناعة القرطاس فيها ، فمضت في طريقها قدماً ، « حتى بلغت في القيروان وفي مدينة تونس والمهدية شأواً بعيداً من الرفعة والاتقان » . كما يقرر ذلك أيضاً الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب .

ولكن مع هذا الشأو البعيد الذي بلغته صناعة الكاغد . والذروع الذي ظفر هو به ، لم يستطع أن يزحزح الرق كثيراً عن مكانه في المغرب ، فبقى صاحب المسكان الأول فيه ، كما لاحظ ذلك البشاري فيما ذكره عنه في أواخر القرن الرابع ، إذ يقول : « وكل مصاحفهم ودفاترهم مكتوبة في رقوق » (٢) .

وهذه المنزلة التي ظفر بها الرق في أفريقية أتاحت له من التوفر على العناية بصنعه ، والافتنان في تهذيبه ، والتأنق في تزيينه وتجميله ، ما لم يظفر به في مكان آخر ، حتى أصبح الرق المغربي فريداً في بابه ، كما تشهد بذلك النماذج الرائعة الماثلة في مكتبة جامع عقبة بالقيروان ، ويقول الاستاذ حسن حسني عبد الوهاب : إن أهل أفريقية بلغوا « في صناعة تجهيز الرق ، وصقله ، وتمحيده ، وصبغه أحياناً بألوان مختلفة ، ما بين أخضر ولازوردي وأحمر قان ، الغاية القصوى في الاتقان والنعمومة ، حتى صار الرق من السلع التي يتجهز فيها ويرتفق بها الى جميع آفاق المغرب والأندلس والعدوة الافرنجية » ، كما يشير إلى الذخيرة

(١) المرجع نفسه .

(٢) أحسن التقاسيم ، ص ٢٣٩ ، ظ ليدن ،

الكبرى التي احتفظت بها خزانة جامع عقبة فيقول : « ومن يطلع على قناطير الرقوق المحفوظة في المكتبة العتيقة بجامع عقبة في القيروان يرى ما يدهش الأبصار من دقة الصنعة، وجودة تحضيره واتقانه » (١) .

وإذا كان الرق استطاع أن يظفر في المغرب بهذه المنزلة ، وان يحتفظ بمكانه حتى القرن الثامن ، في هذا الأفق من آفاق العالم الاسلامي ، بعد أن انتهى أمره تماماً في المشرق ، منذ قرنين من الزمن ، فإنه لم يكن من الطبيعي أن يغالب سنن الكون ، وأن يمضي في الصمود أمام الكاغد . وهكذا لم يلبث أن واجه المصير الذي واجهه من قبل في المشرق . وبذلك انفرد الكاغد بفنون الكتابة جميعها في العالم الاسلامي كله : شرقه وغربه .

محمد طه الحامري

(١) مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، ص ٤٣